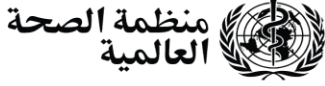


# هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة  
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/EXEC 23/85/4

البند 4 من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والثمانون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا

20-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031

استعراض العمل المضطلع به خلال فترة ما بين الدورات والخطوات التالية

(من إعداد رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه وأمانة الدستور الغذائي)

## 1- مقدمة

1-1 وافقت الدورة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) على وضع خطة استراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، بما في ذلك إطار للرصد وخطط عمل للتنفيذ.<sup>1</sup> ومن خلال القيام بذلك، أقرت الدورة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية بالدور الرئيسي الذي تؤديه هذه الأخيرة في توفير التوجيه الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي، وبالتالي بأهمية مشاركتها في صياغة الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، مع الاعتراف أيضاً بقيمة المشاركة المباشرة والمستمرة مع أعضاء الدستور الغذائي في هذه العملية باستخدام جملة من الأساليب وبدعم من المنسقين الإقليميين.

## 2- هيكل الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 ومضمونها

1-2 وافقت الدورة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية على هيكل الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، وقدمت آراءها الأولية بشأن مضمون الخطة كالتالي:

<sup>1</sup> الفقرة 136 من الوثيقة REP23/EXEC1.

- الرؤية والمهمة والقيم الجوهرية: كما في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025؛<sup>2</sup>
- وسرد عن محركات التغيير: يستند إلى القسم 2 بعنوان مواصفات الدستور الغذائي المستقبلية - السياق والمحركات، من مسودة خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي بصيغتها التي وافقت عليه الدورة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية<sup>3</sup> كأساس لمناقشة السرد بشأن محركات التغيير؛
- وكيفية عمل الدستور الغذائي بوصفه جزءًا من النظام المتعدد الأطراف بشأن الأغذية والتجارة: بالاستناد أيضًا إلى القسم 2، المعنون مواصفات الدستور الغذائي للمستقبل - السياق والمحركات، من مسودة خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي على النحو الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين،<sup>3</sup> وكذلك بالاستناد إلى المشاورات مع الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي؛
- ووصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي: الإبقاء على الغايات المقررة في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 كوسيلة لوصف الطريقة التي يعمل بها الدستور الغذائي؛
- والنواتج الاستراتيجية التي ينبغي للدستور الغذائي أن يسعى إلى تحقيقها، مدعومة بسلسلة للنتائج: الاستفادة من الدروس المستخلصة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025؛
- وخطط عمل التنفيذ: الإبقاء على الممارسة الحالية، حيث تتولى لجان التنسيق الإقليمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية زمام المبادرة في تخطيط أعمال التنفيذ، بعد اعتماد ما تبقى من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، حيث يمكن لأعضاء الدستور الغذائي والمراقبين وغيرهم من أصحاب مصلحة اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانوا سيساهمون في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، وكيفية القيام بذلك.

### 3- مشاركة الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي

- 1-3 نصّ جدول الأعمال الذي وافقت عليه الدورة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية، على المشاركة مع الأعضاء والمراقبين خلال الفترة ما بين الدورتين الرابعة والثمانين والخامسة والثمانين للجنة التنفيذية، مع التركيز على دور الدستور الغذائي في معالجة التحديات والفرص التي تطرحها محركات التغيير، لإرشاد أحد بنود الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 المتعلقة بكيفية عمل الدستور الغذائي كجزء من النظام المتعدد الأطراف بشأن الأغذية والتجارة. وفي ما يتعلق بعملية الاضطلاع بهذه المشاركة، وافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين على ضرورة أن يقوم أعضاء اللجنة التنفيذية بمناقشة الأسئلة التي سيتم طرحها على الأعضاء والمراقبين وكيفية صياغتها بشكل غير رسمي والموافقة عليها. ووافقت الدورة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية كذلك على أن يقوم رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه بقيادة المشاركة والمناقشة مع الأعضاء والمراقبين.

<sup>2</sup> <https://www.fao.org/3/ca5645ar/CA5645ar.pdf>

<sup>3</sup> المرفق الثاني من الوثيقة REP23/EXEC1.

2-3 وفي 26 يوليو/تموز 2023، قام رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه بتوزيع مشروع تعميم على أعضاء اللجنة التنفيذية يحتوي على نص تمهيدي مقترح وأسئلة موجهة إلى الأعضاء والمراقبين. فوردت تعليقات من خمسة أعضاء في اللجنة التنفيذية بحلول 11 أغسطس/آب 2023؛ وتمت هذه التعليقات عن درجة عالية من التوافق بين آراء المجيبين. وتمت مراجعة التعليقات من قبل رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه وأدرجت في تعميم منقح<sup>4</sup> أرسل إلى الأعضاء والمراقبين مع تمديد الموعد النهائي للتعليق حتى 25 سبتمبر/أيلول 2023. وقد استُخدمت هذه الردود لصياغة نص أولي حول طريقة عمل الدستور الغذائي كجزء من النظام المتعدد الأطراف بشأن الأغذية والتجارة.

3-3 وعُقد حدث جانبي على هامش الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، ترأسه نائب رئيس هيئة الدستور الغذائي مدعومًا من أمانة الدستور الغذائي، للمشاركة مع المندوبين في مناقشة القضايا المتعلقة بعمل اللجنة التنفيذية ولجنتها الفرعية حول خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي. وتضمن هذا الحدث الجانبي استطلاعًا مباشرًا على منصة Mentimeter، وكان أحد الأسئلة فيه: "ما الذي ترغبون في أن تحققه هيئة الدستور الغذائي في السنوات الست القادمة؟" وتم استخدام هذه الآراء الأولية، التي تم جمعها من المندوبين المشاركين في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، بالإضافة إلى وجهات النظر التي تم التعبير عنها في الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية ومن خلال التعميم، لإرشاد المقترحات الواردة في هذه الوثيقة ولزيادة المشاركة مع الأعضاء والمراقبين حتى عام 2024 بشأن النواتج الاستراتيجية التي ينبغي أن تهدف هيئة الدستور الغذائي إلى تحقيقها في الفترة المشمولة بالخطة الاستراتيجية المقبلة، مع الإقرار بأن وجهات النظر التي تم جمعها في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة قد لا تمثل جميع الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي.

#### 4- الخطوات التالية

1-4 توخى الإطار الزمني الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين أنه، بعد استعراض العمل المضطلع به في ما بين الدورتين، ينبغي للجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين أن تنظر في عنصرين أساسيين من العمل لصياغة مضمون الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031.

2-4 أولًا، ينبغي للجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين أن تضع مسودة أولية للعناصر التالية للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031: الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الجوهرية؛ وسرد عن محركات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ ووصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي. وترد مسودة مستندة إلى المصادر ونشاط المشاركة الموضح أعلاه، في المرفق الأول للمناقشة.

3-4 ويتوخى الإطار الزمني المقدم توزيع المسودة الأولى لهذه العناصر من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 على الأعضاء والمراقبين في يناير/كانون الثاني 2024 للتعليق عليها، بعد أن تنظر فيها اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين.

4-4 ثانيًا، ينبغي أن تناقش الدورة الخامسة والثمانون للجنة التنفيذية الأسئلة التي سيتم استخدامها كأساس للمشاركة الأولية مع الأعضاء والمراقبين بشأن الغايات والنواتج التي سيتم إدراجها في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 وأن توافق عليها. وترد المقترحات في المرفق الثاني للمناقشة.

4-5 وينبغي أن تنظر اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين أيضًا في الإطار الزمني اعتبارًا من يناير/كانون الثاني 2024، لوضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 واعتمادها.

## 5- التوصيات

- 1-5 إن اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين مدعوة إلى القيام بما يلي:
- الاتفاق على مسودة أولى للعناصر التالية للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031: الرؤية؛ المهمة؛ والقيم الجوهرية؛ وسرد عن محركات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ ووصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي، وأنه ينبغي تعميم هذه المسودة الأولى على الأعضاء والمراقبين في يناير/كانون الثاني 2024 للتعليق عليها؛
  - والاتفاق على الأسئلة والمواد الداعمة التي سيتم استخدامها كأساس للمشاركة الأولية مع الأعضاء والمراقبين بشأن الغايات والنواتج التي سيتم إدراجها في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031؛
  - وإعادة التأكيد على الإطار الزمني اعتبارًا من عام 2024 لوضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 واعتمادها.

## المرفق الأول

ترد في المسودة أدناه الأقسام المأخوذة من النصوص الحالية التي إما اعتمدها هيئة الدستور الغذائي (أي رؤية الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025، ومهمتها، وقيمها الجوهرية، ومحركات التغيير - الفقرتان 1 و2، ووصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي)، وإما قد وافقت عليها اللجنة التنفيذية (أي القسم 2، مواصفات الدستور الغذائي المستقبلية- السياق والمحركات، من مسودة خطة العمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي)، بخط عادي. أما التعديلات التحريرية على هذه الأقسام فتزد بخط مشطوب (النص المحذوف) أو بخط سفلي (للنص المضاف). وتم إبراز النص الجديد المقترح، بما في ذلك النص الذي تم إعداده استجابة للمشاركة الأخيرة مع الأعضاء والمراقبين، باللون الأصفر.

المسودة الأولى للعناصر التالية من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031: الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الجوهرية؛ والسرد عن محركات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ ووصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي

### الرؤية

"حيث يلتقي العالم لوضع مواصفات خاصة بسلامة الأغذية وجودتها بهدف حماية الجميع في كل مكان".

### المهمة

"حماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية من خلال وضع مواصفات دولية خاصة بسلامة الأغذية وجودتها قائمة على أسس علمية".

### القيم الجوهرية

تلتزم هيئة الدستور الغذائي مجددًا بالقيم الجوهرية التالية التي سوف توجه عملها لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية:

- الشمولية
- التعاون
- بناء التوافق<sup>5</sup>
- الشفافية

<sup>5</sup> ينبغي أن يستند التوافق إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء الواردة في دليل الإجراءات.

## محركات التغيير

أنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) ومنظمة الصحة العالمية هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في عام 1963. وتضم الهيئة اليوم 188 من البلدان الأعضاء ومنظمة عضوًا واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الهيئة 229 235 منظمة حكومية دولية ومنظمة دولية غير حكومية بصفة مراقب.

ويظلّ العمل الرئيسي الغرض الدستوري<sup>6</sup> للهيئة متمثلاً في وضع مواصفات غذائية دولية وخطوط توجيهية ومدونات ممارسات لحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة المواد الغذائية. وفي ظلّ تزايد العولمة وتزايد أحجام الأغذية المتداولة في التجارة الدولية، يجب أن تكون الهيئة قادرة أيضاً على الاستجابة في الوقت المناسب لتأثيرات الاتجاهات والتحديات الناشئة على التي تواجه حماية صحة المستهلك في ما يتعلق بالممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية، وطالما أن الخطوات المتخذة لمعالجة هذه التأثيرات قابلة لأن تخضع لمواصفات.

ويتواصل تطوّر البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وما تزال الأغذية والمكونات الغذائية من بين السلع الأكثر تداولاً على الصعيد الدولي. وتمثّل التغييرات في نظام سلسلة الإمداد العالمي للأغذية والأغلاف، وجهود ترشيد استخدام الموارد، والشواغل المتصلة بالأمن الغذائي وسلامة الأغذية، والابتكارات في العلوم والتكنولوجيا المتصلة بالأغذية، وتغير المناخ، وندرة المياه، وشواغل المستهلكين في ما يتعلق بسلامة الأغذية وجودتها، بعض محركات التغيير التي قد تطرح فرصاً وتحديات جديدة.

وتعترف التوجهات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية بأهمية نظم سلامة الأغذية، بناءً على الأدلة والمشورة العلمية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما أنّها تدرك أهميتها أهمية النظم الغذائية في الاستجابة للمحركات العالمية الرئيسية التي تتراوح من التغيرات البيئية والتقدم الرقمي إلى المخاطر الناشئة في السلسلة الغذائية وأساليب التخفيف من هذه التحديات، مثل تحويل النظام الغذائي وتعزيز نهج الصحة الواحدة.

وتسلط خطة العمل المشتركة لنهج الصحة الواحدة (2022-2026) التابعة للتعاون الرباعي المؤلف من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، الضوء أيضاً على أهمية نهج الصحة الواحدة بالنسبة إلى سلامة الأغذية.

كما أقرت منظمة التجارة العالمية، في المؤتمر الوزاري الثاني عشر، بالأهمية المحورية لعملية وضع مواصفات الدستور الغذائي في النظام المتعدد الأطراف في سياق التحديات العالمية الناشئة. وتشير كل هذه المبادرات إلى أهمية سلامة الأغذية بالنسبة إلى الصحة العامة والأمن الغذائي والتجارة والحاجة إلى دمج الاستبصار والاستعداد للقضايا الناشئة في المستقبل. كما أنّها تسلط الضوء على أن سلامة الأغذية تلعب دوراً حاسماً في التحول الناجح للنظم الزراعية والغذائية من أجل تلبية احتياجات العالم. وتتمتع الهيئة بموقع فريد باعتبارها أداة تمكينية لجميع هذه المبادرات من خلال الاستجابة للاحتياجات العالمية لحماية صحة المستهلكين وتمكين الممارسات العادلة في التجارة تساهم بشكل مباشر في تحقيق هدف في الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2 و3.

<sup>6</sup> المادة 1(أ) من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي.

## دور الدستور الغذائي

يجب على الهيئة الحفاظ على محور تركيز ثابت على ولايتها الغرض الدستوري منها. ويجب أن تكون قادرةً على نحوٍ كافٍ على الاستجابة بصورة استباقية ومرنة وفي الوقت المناسب للقضايا الناشئة التي تؤثر في سلامة الأغذية وجودتها<sup>7</sup> بهدف حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة المواد الغذائية.

وقد حقق نظام وضع مواصفات الدستور الغذائي أداءً جيداً خلال الأعوام الستين التي مضى عليها وجود الدستور الغذائي. ويرتكز النظام على العملية الموصوفة في دليل الإجراءات، حيث يتمثل المنتج في مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسة، والتي يشار إليها عادة بنصوص الدستور الغذائي. وهي تتضمن متطلبات خاصة بالأغذية تهدف إلى ضمان حصول المستهلكين على منتجات غذائية سليمة وصحية، وغير مغشوشة، وتحمل بيانات توسيم وطريقة عرض على نحو صحيح. ويعد الأساس العلمي الذي تدعمه نصوص الدستور الغذائي أمراً أساسياً لضمان احتفاظ الدستور الغذائي بمكانته المرموقة باعتباره المرجع الدولي لسلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وكذلك المصدر الرئيسي للمواصفات الغذائية القائمة على العلوم بالنسبة إلى العديد من البلدان والمعترف بها من قبل منظمة التجارة العالمية.

وإذ نتقدّم نحو المستقبل، يمكن للدستور الغذائي أن يؤدي دوراً محورياً في النهوض بالغايات العالمية من خلال وضع مواصفات غذائية دولية تعالج القضايا المحتملة في مجال حماية صحة المستهلك وممارسات التجارة العادلة، فيما تدعم اعتماد وتنفيذ السياسات والبرامج لتلبية الضرورة الأوسع نطاقاً المتمثلة في إرساء نظم غذائية أكثر استدامة. ويوفر التعاون عبر النظام المتعدد الأطراف للتجارة والأغذية، على النحو الذي دعت إليه خطة العمل المشتركة لنهج الصحة الواحدة للتعاون الرباعي، فوائد عديدة للدستور الغذائي ولأعضائه، بما في ذلك تعزيز سلامة الأغذية، وتعزيز الشراكات، والتواصل الفعال بشأن المخاطر، والمواءمة بين التنظيمات، والقدرة على التصدي للتحديات العالمية المعقدة.

وفي سياق الاستدامة، تسمح إدارة المخاطر على المستويين الوطني أو الإقليمي باتخاذ قرارات مستنيرة لضمان سلامة الأغذية للاستهلاك، وتلبية المتطلبات التغذوية، والحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتوفير الأغذية للجميع. وقد يكون هناك ما يبرر تُحج إدارة المخاطر المختلفة اعتماداً على كيفية استخدام الأغذية والمدى والفترة التي تشكل بموجبهما جزءاً من النمط الغذائي. ومن المسلمّ به أن يتّبع الأعضاء نهجاً مختلفة لتحقيق نظم غذائية أكثر استدامة، يعتمد كل منها بشكل مناسب، مثلاً، على الممارسات الزراعية المحلية أو الإقليمية، والمناخ، والثقافة، وأن منهجية واحدة لتحقيق نظم غذائية أكثر استدامة لن تكون قابلة للتطبيق على جميع الأعضاء. ويمكن أن توفر مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات بيئة تمكينية تسهل استيعاب وتنفيذ السياسات والبرامج لمعالجة الضرورات الأوسع المتعلقة بتغيير المناخ والبيئة والاستدامة. ومن خلال القيام بذلك، ينبغي أن يدرك الدستور الغذائي أيضاً أن التنوع الدولي المتأصل في النظم الغذائية يعني أن القيم أو الحلول المختلفة قد تكون ذات صلة في الحالات أو السياقات الوطنية أو الإقليمية المختلفة. وبالمثل، لا ينبغي لجهود المواءمة أن تستثني، أو أن تعاقب، أي مجموعة من المنتجات التي ليس لديها مثل هذه المطالبات أو التي لها مطالبات مختلفة. وبهذه الطريقة، ستظل هيئة الدستور الغذائي ذات صلة ومحدثة في ما يتعلق بوضع

<sup>7</sup> تخضع دراسة العوامل الأخرى في عملية الدستور الغذائي الخاصة بوضع مواصفات لبيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار. وينبغي أن يستند التوافق في الآراء إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء الواردة في دليل الإجراءات.

المواصفات لسلامة الأغذية وجودتها لصالح الجميع، وضمان سلامة الأغذية، ما يؤدي إلى تحسين التغذية، وتعزيز الحد من المهدر من الأغذية، ودعم زيادة الأمن الغذائي مع تطور النظم الزراعية والغذائية.

### وصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي

تعيد هيئة الدستور الغذائي التزامها بطرق العمل التالية، التي ستقوم من خلالها بوضع المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهدافها:

معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب

يتطور محور تركيز أعضاء الدستور الغذائي واحتياجاتهم، كما تتطور البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وسيتعين على الدستور الغذائي أن يتحلى بالاستباقية والمرونة وأن يستجيب في الوقت المناسب للفرص والتحديات التي تنجم عن ذلك.

وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر

يقدر الأعضاء والعاملون في تجارة الأغذية ممن يستخدمون مواصفات الدستور الغذائي القاعدة العلمية المتينة التي يقوم عليها الدستور الغذائي والتي يهددها حاليًا التمويل غير المستدام. ويجب أن يستمر الدستور الغذائي في إعطاء الأولوية لتوفير مشورة علمية مستقلة وحسنة التوقيت وعالية الجودة، ولتحديد الخطوات التي يمكن أن تتخذها كل جهة فاعلة = الأعضاء والمنظمة ومنظمة الصحة العالمية = لضمان توفير مشورة علمية للدستور الغذائي في الوقت المناسب، ودعمها والدفاع عنها، من خلال برنامج مستدام وممول بشكل كامل.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن الضروري إتاحة بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي بحيث تكون المشورة العلمية المقدمة شاملة، وتكون مواصفات الدستور الغذائي ذات صلة بالنسبة إلى الإمدادات الغذائية العالمية. وسيطلب ويتطلب ذلك، ضمن أمور أخرى، بناء قدرات في البلدان النامية تكون خاصة بعملية إعداد بيانات سليمة والتحليل العلمي وزيادة القدرات الإجمالية للقيام بهذا العمل.

زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها

إن الاتصالات التي تحفز قدرًا أكبر من التوعية والفهم والإقرار بالمواصفات المتاحة والمتسقة لفعالية الدستور الغذائي. وحتى في حال عدم اعتماد مواصفات الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية، فإن استخدام الجهات المعنية بتجارة الأغذية وجهات فاعلة أخرى هذه المواصفات استخدامًا كبيرًا قد يساهم في حماية المستهلك وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات

ما تزال قدرات البلدان على المشاركة بشكل نشط في وضع نصوص الدستور الغذائي تختلف على نطاق كبير وتتوقف على قدرات النظم الوطنية للدستور الغذائي ومدى استدامتها. وفي حين أن مسؤولية هذه النظم تقع على عاتق الأعضاء، يؤدي الدعم دورًا في المساعدة على سدّ الفجوات في مجال القدرات قدر الإمكان طيلة مدة هذه الخطة الاستراتيجية. كما ستؤدي تؤدي مصادر التمويل ومجموعة واسعة من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية لبناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعارف الفنية أدوارًا مهمة في تعزيز قدرات الأعضاء على المشاركة بشكل نشط ومستمر في أنشطة الدستور الغذائي،



ودعم جميع الأعضاء في الحفاظ على النظم الوطنية وتوسيع إمكانية الاشتراك في استضافة اللجان، بما يتوافق مع قيمة الشمولية التي نعتمدها.

*تعزير النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة*

إن طرق عملنا مدعومة باستعراض النظم والممارسات المعتمدة في إدارة عمل الدستور الغذائي وتحسينها بشكل مستمر. وسيدعم إدخال التحسينات في تدفقات العمل، وترتيب أولويات الاقتراحات وإدارة المدخلات/التعليقات مشاركة الأعضاء الذين يعانون من قيود كبيرة على مواردهم وسيعزز الشمولية في عملية وضع المواصفات.

وتقرّ الهيئة بأن وضع نصوص الدستور الغذائي بصورة فعالة يعتمد إلى حدّ بعيد على الموارد التي تقدمها البلدان المضيفة للأجهزة الفرعية ومجموعات العمل التابعة لها، لا سيما رؤساؤها وأماناتها، وتشكرهم على مساهماتهم.

## المرفق الثاني

مقترحات بشأن الأسئلة التي ينبغي استخدامها كأساس للمشاركة الأولية مع أعضاء ومراقبي الدستور الغذائي بشأن الغايات والنتائج التي ينبغي إدراجها في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031

### معلومات أساسية

أشارت الدورة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية إلى أنه يمكن دمج الأقسام المقترحة من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، المتعلقة بسلسلة النتائج والغايات الاستراتيجية التي ينبغي للدستور الغذائي أن يهدف إلى المساهمة فيها بحلول عام 2031، في سياق تطوير الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2031. ويستعرض هذا الملحق المدخلات المتاحة ويقدم المقترحات المتعلقة بهذه الأقسام من الخطة.

كما أشار أعضاء اللجنة التنفيذية إلى أنهم يفضلون تبسيط هذه الأقسام من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، على سبيل المثال من خلال التركيز على مستويين من النتائج (الغايات والنواتج) ومن خلال التركيز على عدد صغير من الغايات.

وأوضحت اللجنة التنفيذية أيضاً أنه ينبغي النظر في الخبرات بشأن رصد وتقييم الخطة الإستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025، والتي أدت إلى تبسيط إطار الرصد للخطة الإستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025. وبمثل أحد التقديمات التي أحزرت في إطار رصد وتقييم الدستور الغذائي، في وضع نموذج منطقي لاستخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها وتحديد النواتج المتوسطة (المدى والفائدة والاستخدام) التي تساهم في تحقيق نواتج طويلة الأجل.<sup>8</sup> وهذا النهج مفيد في المساعدة على تحديد كيف يمكن لهيئة الدستور الغذائي أن تساهم في تحقيق الغايات الطموحة والمتعددة العوامل.

### الردود على التعميم

تجمع الضميمة الأولى<sup>9</sup> بهذه الوثيقة التعليقات الواردة من خلال نظام التعليقات الإلكتروني التابع للدستور الغذائي استجابة للتعميم رقم CL 2023/65/OCS-EXEC الصادر في أغسطس/آب 2023.

وفي ما يتعلق بصياغة الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، يبدو من خلال الردود على التعميم التي تم جمعها من الأعضاء والمراقبين، أن هناك تقارباً في الآراء بشأن تركيز الدستور الغذائي على المجالات الكلية الثلاثة التالية لصياغة غاياته الاستراتيجية: حماية المستهلك والممارسات العادلة في التجارة والقضايا الشاملة.

بالإضافة إلى ذلك، ورداً على الأسئلة المحددة المطروحة في التعميم رقم CL 2023/65/OCS-EXEC، أعرب الأعضاء والمراقبون عن مجموعة من وجهات النظر على النحو التالي:

<sup>8</sup> القسم الثاني من الوثيقة 22/82/8 CX/EXEC.

<sup>9</sup> الوثيقة 23/85/4 Add.1 CX/EXEC.

- اعتبرت غالبية المجهيين أن إدراج قضايا الاستدامة في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 أمر مهم. ومع ذلك، أشار عدد قليل من المجهيين إلى الأهمية الأساسية المتمثلة في حماية المستهلك والممارسات العادلة في التجارة، وأن قضايا الاستدامة لا ينبغي أن تتعارض مع هذه الأمور أو أن تحد منها.
- وتشمل القضايا الشاملة الأخرى التي ذكرها الأعضاء والتي ينبغي أخذها في الاعتبار في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 الفاقد والمهدر من الأغذية؛ وحماية البيئة؛ والأمن الغذائي؛ والابتكار.
- وفي ما يتعلق بنهج الصحة الواحدة، رأى المجهيون أنه ينبغي للدستور الغذائي أن يستغل بشكل أفضل أوجه التآزر مع خطة العمل المشتركة للصحة الواحدة، حيث توجد بالفعل سلسلة من التدابير لتحسين سلامة الأغذية، وبالتالي استيعاب نصوص الدستور الغذائي. وفي المقابل، فإن اعتماد البلدان لنصوص الدستور الغذائي يعزز نهج الصحة الواحدة.
- وبينما رأى بعض الأعضاء أن الدستور الغذائي مجهز للتعامل مع الأغذية الجديدة ومصادر الأغذية الجديدة، رأى آخرون أنه من المهم أن يؤخذ هذا الجانب في الاعتبار عند صياغة الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031.
- ودكر العديد من المجهيين بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع المواصفات، وطلبوا من هيئة الدستور الغذائي تعزيز التنسيق بين المنظمات الأخرى المعنية بوضع المواصفات، وتحسين الاتساق بين عمل الدستور الغذائي وعمل المنظمات الأخرى المعنية بوضع المواصفات، وتجنب التداخل.

### المشاركة الأولية مع أعضاء الدستور الغذائي والمراقبين

#### الغايات الاستراتيجية

ينبغي أن تهدف المشاركة الأولية للأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي بشأن وضع الغايات الاستراتيجية للفترة 2026-2031 إلى تسهيل تطوير فهم مشترك لما يمكن أن يساهم به الدستور الغذائي كجزء من النظام المتعدد الأطراف للأغذية والتجارة.

واستناداً إلى المناقشات التي جرت خلال الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية والتعليقات الواردة رداً على التعميم CL 2023/65/OCS-EXEC، يبدو أن هناك تقارباً في الآراء في ما يتعلق بتركيز الدستور الغذائي على ثلاثة مجالات كلية هي: حماية المستهلك، والممارسات العادلة في التجارة، والقضايا الشاملة. ولذلك، تم اقتراح بعض المبادئ للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031:

- ينبغي صياغة عدد قليل من الغايات الاستراتيجية الرفيعة المستوى، بما يتماشى مع اقتراحات العديد من الأعضاء لتكون أكثر طموحاً. ويجب أن تكون الغايات الاستراتيجية طموحة. وعلى هذا النحو، لن تساهم هيئة الدستور الغذائي إلا في تحقيق هذه الغايات، وليس بالضرورة تحقيقها خلال دورة الخطة الاستراتيجية.
- وينبغي أن تكون الغايات الاستراتيجية مرتبطة بالاستراتيجيات والخطط الأعلى مستوى في الأمم المتحدة وخارجها، مثل أهداف التنمية المستدامة وقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، كما هو موضح في السرد المنقح حول "محركات التغيير" في المرفق الأول.

- وستشمل سلسلة نتائج الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 الغايات والنواتج، في حين سيتم وضع المخرجات والأنشطة من قبل لجان التنسيق الإقليمية للدستور الغذائي كجزء من خطط عملها.
- ويمكن صياغة الغايات والنواتج الاستراتيجية على أساس هذه القضايا/الأسئلة الكلية الثلاثة:
  - تضع هيئة الدستور الغذائي مواصفات لحماية صحة المستهلكين. يمكن أن يكون للدستور الغذائي الأثر الأكبر في هذا المجال في الفترة حتى عام 2031 من خلال التركيز على...
  - تضع هيئة الدستور الغذائي مواصفات لضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. يمكن أن يكون للدستور الغذائي الأثر الأكبر في هذا المجال في الفترة حتى عام 2031 من خلال التركيز على...
  - يتناول عمل الدستور الغذائي القضايا الشاملة مثل الاستدامة والابتكار والأمن الغذائي والصحة الواحدة وحماية البيئة. يمكن أن يكون للدستور الغذائي الأثر الأكبر في هذا المجال في الفترة حتى عام 2031 من خلال التركيز على...

ومن الجدير بالذكر أنه خلال الحدث الجانبي للدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة بشأن "نموذج عمل الدستور الغذائي في المستقبل - المشاورات غير الرسمية"، تم إجراء استطلاع مباشر للأعضاء المشاركين. وردًا على السؤال "ما الذي ترغبون في أن تحققه هيئة الدستور الغذائي في السنوات الست المقبلة؟" تم ذكر القضايا الشاملة المذكورة أعلاه عدة مرات، بما في ذلك الاستدامة والابتكار والأمن الغذائي.

ويمكن أن تسترشد هذه المناقشة بنتائج المسح بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وتأثيرها، إلى جانب النموذج المنطقي الذي تم وضعه لدعم هذا العمل، بما في ذلك الأبعاد المتعلقة بمدى وصول نصوص الدستور الغذائي وفائدتها واستخدامها.

### إطار الرصد

ستتضمن الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2031-2026 إطارًا للرصد مزودًا بمؤشرات للمساعدة في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق النواتج. وبما أن الغايات الاستراتيجية طموحة بطبيعتها، سيتم قياس الطريقة التي يساهم بها عمل الدستور الغذائي في تحقيق الغايات الاستراتيجية من خلال رصد النواتج؛ ورصد المخرجات والأنشطة التي تدرجها لجان التنسيق الإقليمية للدستور الغذائي في خطط عملها الخاصة.

وسيتم الاحتفاظ بالمؤشرات ذات الصلة من إطار الرصد الخاص بالخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025، ولا سيما تلك المرتبطة بشكل أو ثقل بطرق العمل. ويمكن استخلاص أبعاد إضافية من نتائج المسح بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وتأثيرها.

### **طريقة المشاركة الأولية مع أعضاء ومراقبي الدستور الغذائي**

من المقترح أن تكون المشاركة الأولية للأعضاء والمراقبين في وضع الغايات الاستراتيجية للفترة 2031-2026 مبنية على الاقتراح المذكور أعلاه، بما في ذلك التعليقات الواردة من الدورة الخامسة والثمانين للجنة التنفيذية. ومن شأن النهج المقترح أن يشجع التفاعل والمناقشة والتفكير والتكرار. ولذلك يُقترح في المقام الأول عقد اجتماعات إقليمية افتراضية و/أو غير رسمية ييسرها رئيس الهيئة ونوابه والمنسقون الإقليميون. وإذا كان من الضروري تحديد مجالات التوافق الناشئة و/أو أسئلة المتابعة، فقد يتم اختبارها من خلال تعميم.